

شعبة
حقوق الفلسطينيين



المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس

الذي عقدته

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي

حفظ الطابع الثقافي والديني للقدس

جنيف، 27 و 28 حزيران/يونيه 2019

المحتويات

الصفحة	
3	موجز تنفيذي
4	أولا - مقدمة
5	ثانيا - الجلسة الافتتاحية
7	ثالثا - الجلسات العامة
7	ألف - الجلسة الأولى
10	باء - الجلسة الثانية
14	جيم - الجلسة الثالثة
17	دال - الجلسة الرابعة
21	رابعا - الجلسة الختامية
22	خامسا - المواضيع الرئيسية والتوصيات
	المرفقات
24	الأول - البرنامج
28	الثاني - موجز الرئيس

موجز تنفيذي

انعقد المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، بشأن موضوع "حفظ الطابع الثقافي والديني للقدس"، في جنيف يومي 27 و 28 حزيران/يونيه 2019، لاستعراض التطورات الأخيرة المتعلقة بالمدينة وللمناقشة سبل الحفاظ على طابعها الثقافي والديني. وشارك في المؤتمر متكلمون فلسطينيون وإسرائيليون ودوليون ابتغاء عرض التطورات الراهنة المتعلقة بالقدس وتسليط الضوء على الفرص المتاحة للدول الأعضاء والمجتمع المدني للتفاعل مع صانعي القرار والجهات المعنية. وكان الهدف من المؤتمر هو وقف الجهود الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للمدينة وطابعها مع اقتراح بدائل قابلة للتطبيق من شأنها أن تحافظ على طابعها الديني والثقافي وتكفل تمتع جميع سكانها الفلسطينيين بحقوقهم غير القابلة للتصرف.

وفي أعقاب حلقة العمل الاقتصادية التي عُقدت في البحرين في إطار خطة السلام التي اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية، توخى المؤتمر إعادة تأكيد موقف اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بأن أي اقتراح لا يرقى إلى المعايير المحددة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لن يكتب له النجاح. وأكد أن المسار السياسي يظل هو الأساس لتسوية النزاع، كما شدد على أن الفلسطينيين ليسوا بحاجة إلى حل اقتصادي يديم الاحتلال، بل إلى أعمال حقهم في تقرير المصير. وأكد الممثلون الفلسطينيون من جديد وجاهة مبادرة السلام العربية، التي تشمل الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال والعودة، ودعوا إلى إحياء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط للحيلولة دون اتخاذ دول أعضاء مزيداً من القرارات من جانب واحد.

ونوقشت السياسات الإسرائيلية المستمرة المتمثلة في تدمير المنازل، وحذف خرائط الإقامة، والقضاء على ملكية الأراضي، وتجريم لم شمل الأسر، باعتبارها سياسات تسهم في تغيير الطابع الديمغرافي وإقامة نظام تمييزي في القدس. وتطرّق المشاركون إلى سياسات بلدية القدس الاستعمارية في المجال السياحي في البلدة القديمة، بالقدس الشرقية المحتلة، كجزء من سياسة الاستيطان الشاملة التي تنتهجها إسرائيل. فقد أنشئت مواقع استيطانية سياحية، بما فيها مواقع أثرية، بالتعاون مع منظمات المستوطنين من أجل تجزئة الأحياء الفلسطينية وزيادة عزلها في جيوب صغرى، على نحو يعزز الوجود الإسرائيلي في البلدة القديمة وحولها. وفي هذا السياق، فإن قرارات إسرائيل بشأن تحديد المعالم الأثرية التي ينبغي الحفاظ عليها وتلك التي لا ينبغي الحفاظ عليها، بما يسمح بإعادة كتابة تاريخ المدينة وتغيير معالمها الثقافية، قرارات تنتهك القوانين الدولية التي تنظم مواقع التراث العالمي، بما فيها العديد من المواقع في القدس.

وقال المشاركون إنه، بغية الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، لا يمكن أن تكون القدس ملكية خالصة لديانة دون سواها من الديانات أو لشعب واحد على حساب شعب آخر. فالقدس مدينة لثلاث ديانات وموطن لشعبين، ولا بد أن تبقى كذلك. وليس لأي بلد أن يحدد وضع القدس من جانب واحد؛ ولا يمكن أن يتم ذلك التحديد إلا من خلال مفاوضات مباشرة. وإلى أن يتحقق هذا الأمر، من الضروري أن يُعالج موضوع مسؤوليات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إزاء المواقع الثقافية والدينية في القدس والوصول الدولي لأغراض الرصد، وهو موضوع لا يمكن تناوله بمعزل عن التسوية السياسية. ورغم كل ما تضعه إسرائيل من عقبات أمام الفلسطينيين، فإنهم يبادرون إلى حماية تراثهم الثقافي.

أولا - مقدمة

- 1 - انعقد المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس في 27 و 28 حزيران/يونيه 2019، بجنيف، بشأن موضوع "حفظ الطابع الثقافي والديني للقدس"، وذلك برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونُظِم المؤتمر بدعم من منظمة التعاون الإسلامي ووفقا لقراري الجمعية العامة 18/73 و 21/73.
- 2 - وتألف المؤتمر من جلسة افتتاحية وأربع جلسات عامة وجلسة ختامية، عُقدت جميعها في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وأعقب الجلسة الافتتاحية مؤتمر صحفي، واشتملت على بيانات أدلى بها رئيس اللجنة وممثلو دولة فلسطين ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة. وكانت مواضيع الجلسات العامة هي "الوضع القانوني للقدس بموجب القانون الدولي وفي سياق التسوية السلمية النهائية"، و "التحديات التي تعترض الحفاظ على التراث الثقافي للقدس"، و "القدس: مدينة مقدسة للديانات التوحيدية الثلاث"، و "سبل المضي قدما من أجل الحفاظ على طابع المدينة المقدسة".
- 3 - وحضر المؤتمر ممثلون لـ 20 دولة عضوا، و 6 دول مراقبة غير أعضاء، ومنظمتين حكوميتين دوليتين، وممثلون لهيئات الأمم المتحدة، و 40 ممثلا لمنظمات المجتمع المدني، علاوة على ممثلين لوسائل إعلام معتمدة قامت بتغطية الحدث (انظر المرفق الأول).
- 4 - وتألف وفد اللجنة من شيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ ونيفيل ملفين غيرتري، الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس اللجنة؛ وساشا سيرخيو لورنتي سوليز، الممثل الدائم لبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) لدى الأمم المتحدة؛ وأحمد باوزير، السكرتير الأول للبعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة؛ ورياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.
- 5 - ويرد موجز الرئيس والبيانات والعروض (في حال توفيرها) وأشرطة الفيديو وغيرها من مواد المؤتمر في الموقع الشبكي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

اليوم الأول

ثانياً - الجلسة الافتتاحية

6 - ترأس الجلسة الافتتاحية شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة.

7 - وأكد فيليب بودان - أولياك، رئيس قسم الشؤون السياسية والشراكات بمكتب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، الذي أدلى ببيان باسم المدير العام وممثل الأمين العام، مايكل مولر، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، أن أي فكرة لا ترقى إلى المعايير المحددة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لا يُكتب لها النجاح، وقال، نقلاً عن الأمين العام، إنه "لا خطة باء" بديلة لحل الدولتين. ودُكر المشاركون بأن قضية القدس أساسية في سياق الوضع النهائي وبأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق إسرائيلي - فلسطيني دون إيجاد حل فيما يتعلق بوضعها. ودعا الدول الأعضاء إلى عدم اتخاذ إجراءات أحادية الجانب فيما يتصل بوضع القدس، الأمر الذي من شأنه أن يعرض عملية السلام للخطر، وإلى مواصلة دعم الحل السلمي لقضية فلسطين من خلال الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط.

8 - وأكد السيد نيانغ في بيانه الاستهلالي وفي إشارة إلى حلقة العمل الاقتصادية في البحرين، التي قادتها الولايات المتحدة، أن التعهدات الاقتصادية لا يمكن أن تحل محل الحلول السياسية وأن تسوية النزاع لا يمكن فرضها من جانب أطراف خارجية وينبغي أن تعكس تطلعات الشعبين معا. ودُكر المشاركون بأن أي اقتراح ينبغي أن يستند إلى المعايير التي أقرها المجتمع الدولي، أي إلى حل يقوم على مبدأ الدولتين على أساس حدود عام 1967 بحيث تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة، وعلى التفاوض على نتائج جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي. ودعا إلى احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة لأن القدس معلمة من معالم التراث العالمي، والحفاظ عليها مسؤولية جماعية. وحث السيد نيانغ جميع الدول الأعضاء على الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في القدس أو الإبقاء عليها، وإلى الامتناع لقرار مجلس الأمن 476 (1980).

9 - وأدلى أحمد مجدلاني، وزير التنمية الاجتماعية والعضو الرفيع المستوى باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ببيان باسم دولة فلسطين ورئيسها محمود عباس. وفي إشارة إلى حلقة العمل التي عُقدت في البحرين، أبرز أنه لم يكن فيها تمثيل فلسطيني شرعي، ووصفها بأنها مُنيت بفشل ذريع. وقال إنه ينبغي اعتبار هذه الجهود ميتة في المهد لأن دولة فلسطين ترتئي أن المسار السياسي هو الأساس لتسوية النزاع، في حين يأتي المسار الاقتصادي كداعم له لا غير.

10 - وحثَّ السيد مجدلاني من الكيل بمكيالين فيما يتعلق بتنفيذ القانون الدولي لأن إسرائيل تتمتع، على ما يبدو، بالحصانة من القواعد التي تنطبق على غيرها من الدول، بما فيها فلسطين. ودعا المجتمع الدولي إلى محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها، حتى وإن كانت الولايات المتحدة توفر لها الحماية الدبلوماسية والسياسية في مجلس الأمن. ولصون السلام والأمن ولكي تتحمل الدول الأعضاء مسؤوليتها القانونية والتاريخية عن حماية حل الدولتين، ستستفيد تلك الدول من تنفيذ تدابير تشمل أولاً وقبل كل شيء الاعتراف بدولة فلسطين من قبل الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد. وحثَّ من أن انهيار حل الدولتين ستكون لها تبعات ليس على الشرق الأوسط وحده، بل أيضاً على العالم برمته.

11 - وألقى سمير بكر، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين بمنظمة التعاون الإسلامي، رسالة من الأمين العام لتلك المنظمة، يوسف العثيمين، أبرز فيها المحاولات المستمرة التي تقوم بها إسرائيل لعزل القدس الشرقية وتهويدها واستيطانها وإخضاعها. وتشمل الانتهاكات الصارخة لقرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف العدوان العسكري، والفصل العنصري، وجدار الفصل، والتطهير العرقي، والمستوطنات الاستعمارية، والحصار المفروض على غزة، والتشريد، واستغلال الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية. وقال إن هذه السياسات لا تسهم إلا في تقويض حل الدولتين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انتهاكات إسرائيل لحرمة الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية تقوض عمدا التعايش السلمي والوثام بين مختلف الحضارات؛ ومن شأنها أن تحوّل نزاعا سياسيا قابلا للحل إلى نزاع ديني لا تؤمن عواقبه على السلام والأمن في منطقة مضطربة أصلا. وقال إن منظمة المؤتمر الإسلامي تدعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته التاريخية والقانونية والإنسانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد حل عادل ودائم وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية.

12 - وأشارت السيدة كارلا خيجويان، المديرية التنفيذية لبرنامج الشرق الأوسط بمجلس الكنائس العالمي، إلى التزام المجلس الطويل الأجل بتحقيق سلام عادل بين فلسطين وإسرائيل. وأكدت أن معتقي المسيحية في جميع أنحاء العالم يتشاطرون شواغل عميقة بشأن سكان القدس المسيحيين الأصليين، الذين يتضرر مستقبلهم في مدينتهم من جراء استمرار الاحتلال، والضم التدريجي الذي يتعذر التنبؤ به، وعدم وفاء المجتمع الدولي بوعوده. وقالت إن موقف المجلس هو أن القدس لا يمكن أن تكون ملكية خالصة لديانة دون سواها من الديانات أو لشعب واحد على حساب شعب آخر. وقالت إن القدس مدينة لثلاث ديانات وموطن لشعبين، ولا بد أن تبقى كذلك. وعلاوة على ذلك، ليس لأي بلد أن يحدد وضع القدس من جانب واحد، بل يتعين أن يتم ذلك التحديد عن طريق المفاوضات بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية. وينبغي أن يكون وضع القدس جزء من اتفاق سلام أوسع نطاقا يشمل حلا يقوم على وجود دولة لإسرائيل ودولة فلسطين على أساس حدود عام 1967، ووضع حد لجميع أشكال العنف، واحترام حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة، وإنهاء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وكفالة حق اللاجئين في العودة، وإنهاء الاحتلال.

ثالثاً - الجلسات العامة

ألف - الجلسة الأولى

الوضع القانوني للقدس بموجب القانون الدولي وفي سياق التسوية السلمية النهائية

13 - ترأس ويسر حلقة النقاش، التي ركزت على موضوع "الوضع القانوني للقدس بموجب القانون الدولي وفي سياق التسوية السلمية النهائية"، نيفيل ملفين غيرتزي، الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وشارك في حلقة النقاش ثلاثة متكلمين هم: أحمد مجدلاوي، وزير التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين والعضو الرفيع المستوى باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ويائل برده، الأستاذة المساعدة بالجامعة العبرية في القدس؛ ومهند جبارة، المحامي والناشط الفلسطيني من القدس الشرقية.

14 - وتكلم السيد مجدلاوي عن التطورات السياسية الأخيرة وتداعيات خطة الولايات المتحدة على آفاق السلام، فأكد على أهمية المؤتمر نظراً لدور القدس في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للشعب الفلسطيني. وقال إن إسرائيل تحاول فرض الأمر الواقع وإلغاء الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة. وقال أيضاً إن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل، بما في ذلك إلغاء إقامة المقدسين الفلسطينيين الأصليين ومصادرة ممتلكاتهم، إنما هي استمرار لنكبة عام 1948. وقد عزز تنفيذ هذه التدابير بالإجراءات الأحادية الجانب التي اتخذتها الإدارة الأمريكية، بما في ذلك نقل سفارتها إلى القدس وإعلانها عاصمة لإسرائيل. وقال إنه ينبغي أن يعتبر هذا النقل وهذا الإعلان، اللذان يقوضان الوضع القانوني للمدينة، لاغيان وباطلان بموجب القانون الدولي، وينبغي التراجع عنهما. وتمثل هذه التطورات رسالة من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الشعب الفلسطيني بأنه لا يشكل كياناً مستقلاً، بل أقلية تخضع لحقوقها للشعب الإسرائيلي اليهودي.

15 - وقال إن التدابير التي تسهم في تغيير الطابع الديمغرافي للمدينة تشمل تدمير المنازل، وحذف خرائط الإقامة، والقضاء على ملكية الأراضي، وتجريم لم شمل الأسر. ومن الأمثلة الأخيرة الأخرى القرار الذي اتخذته إسرائيل بإنشاء خط ترام يربط محطة القطار الرئيسية في القدس الغربية بحي سلوان الفلسطيني، في جنوب البلدة القديمة في القدس الشرقية المحتلة، تيسيراً للوصول إلى موقع مدينة داوود الأثري المتحيز للمستوطنين اليهود. وهذا المشروع جزء من سياسات إسرائيل الاستعمارية في المجال السياحي بالبلدة القديمة وحولها، وهو يروم تشويه الطابع التاريخي للقدس.

16 - وسلط السيد مجدلاوي الضوء على التدابير التي تتخذها إسرائيل لمنع الفلسطينيين من الوصول إلى المسجد الأقصى، علاوة على تنامي الهجمات التي تستهدف المسجد، بدعم مزعوم من أعضاء البرلمان الإسرائيلي. وعلاوة على ذلك، فإن حقوق المسيحيين الفلسطينيين قد تقوضت من خلال مصادرة ممتلكات الكنيسة، مما أسهم في تحويل نزاع سياسي إلى نزاع ديني، مع ما قد يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة.

17 - وأكد السيد مجدلاوي من جديد، باسم دولة فلسطين، أن وضع القدس لا يزال دون تغيير، وأنه يجب معارضة أي محاولة من جانب واحد لتغييره، انتهاكاً للقانون الدولي. وينبغي أن يكون وضع القدس موضوع مفاوضات للتوصل إلى حل. وأدان الولايات المتحدة لعدم اعترافها بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في دولة مستقلة على أساس حدود عام 1967، وتأبيدها إسرائيل في أنشطتها الاستعمارية مع توفير غطاء دبلوماسي لما يسمى خطة السلام الاقتصادية.

18 - وتكلمت السيدة بردة عن السلطات التشريعية والضريبية والقضائية التي تمارسها إسرائيل على السكان الفلسطينيين الخاضعين للضم والاحتلال في القدس الشرقية. وركزت على الضرائب البلدية باعتبارها مشكلة سياسية كبيرة تؤثر على حياة المقدسين الفلسطينيين. فبلدية القدس تحصل من السكان الفلسطينيين إيرادات ضريبية مهمة، لكنها لا تتفق عليهم منها سوى أقل من 10 في المائة. وينعكس هذا النقص في الإنفاق على ترميم حالة المدارس، التي تفتقر إلى الإمدادات والمعلمين، وعلى نظام الصرف الصحي الذي لم يُصلح.

19 - وأكدت السيدة بردة أن جمع الضرائب ليس عنصراً مرتبطاً بالشرعية لأن فلسطيني القدس الشرقية سكان خاضعون للاحتلال، حتى وإن كانت إسرائيل قد قامت بضم منطقتهم، وليس عنصراً مرتبطاً بالحوكمة الرشيدة الفعالة بشكل صارم، بل هو جزء مما تفرضه إسرائيل من احتلال عن طريق البيروقراطية. ذلك أن المقدسين الفلسطينيين ليس لهم أن يختاروا عدم دفع الضرائب البلدية إلى حين حصولهم على الخدمات الكافية لأن دفعها شرط لازم لإثبات صفتهم كمقيمين ولاحتفاظهم بتلك الصفة. وهذا الإثبات يسمح لهم بحرية تنقل أكبر، مقارنة بسكان الضفة الغربية، مما يجعل ذلك أمراً بالغ الأهمية للفلسطينيين في جميع جوانب حياتهم. وبدونه، يفقدون حقهم في العيش في مسقط رأسهم.

20 - واقترحت السيدة بردة، للمضي قدماً، أن يُعمل على تجاوز البيروقراطية الاستعمارية التي تحولت إلى تراتبية عرقية داخل المدينة بإيجاد سبل لربط مستوى الضرائب التي يدفعها الفلسطينيون لبلدية القدس - ومستوى ما يتلقونه منها من خدمات - بانخفاض مستوى السيادة التي يتمتعون بها وبالهيمنة القمعية التي تمارسها عليهم السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية.

21 - وتكلم السيد جبارة، الذي يمثل المدعين الفلسطينيين أمام المحاكم الإسرائيلية، بما فيها محكمة العدل العليا، عن سلسلة من القوانين والأنظمة الإسرائيلية التي تهدف إلى الهيمنة الجغرافية والديمقراطية على القدس. فعلى سبيل المثال، تستخدم إسرائيل قوانين ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية لغرض نزع ملكيتهم العقارية. وحتى الآن، وتحت ستار الضرورة العامة، صادرت دولة إسرائيل 193 24 كيلومتراً مربعاً من الأراضي الفلسطينية في المدينة، وهو ما يمثل أزيد من 80 في المائة من الأراضي الواقعة داخل حدود المدينة قبل عام 1948. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت بلدية القدس مؤخراً على ميزانية لبناء خط الترام الذي سيمر في مناطق مختلفة من القدس الشرقية المحتلة، حيث ستُنزع ملكية المزيد من الأراضي الفلسطينية. وعندما رفعت دعوى على وزارة المالية، قضت محكمة العدل العليا في إسرائيل بأن نزع الملكية عمل مشروع، على الرغم من أن الحكم يستند إلى قانون أملاك الغائبين، الذي سُن في عام 1950، والذي اعتبرت إسرائيل بموجبه جميع الفلسطينيين الذين فروا من ديارهم في حرب عامي 1948 و 1949 ومنعوا من العودة، اعتبرتهم غائبين، ففقدوا بذلك حقوقهم في الملكية.

22 - وذكر السيد جبارة مثالا آخر هو عدم اتساق تنفيذ قانون التخطيط والبناء، الذي سُن في عام 1965، للسماح لإسرائيل بإقامة منشآت في القدس الشرقية ولتبرير رفض منح تصاريح البناء للفلسطينيين. ومن الأمثلة الأخرى على الاستخدام التمييزي للتشريعات الأحكام الصادرة عن المحاكم الإسرائيلية التي تسمح بهدم منازل الفلسطينيين الذين يقومون بالهجمات على الإسرائيليين كتدبير من تدابير العقاب الجماعي والردع، والتي تمنع، بالمقابل، هدم منازل المتطرفين الإسرائيليين الذين يقتلون الفلسطينيين.

المناقشة

23 - خلال المناقشة التي تلت المداخلات، أعرب ممثل للمجتمع المدني في بيت لحم عن مشاعر الإحباط التي تشعر بها الأسر الفلسطينية التي تتلقى أوامر هدم في قرية الولجة، التي ضُم جزء منها إلى القدس، وأشار إلى أن أوامر الهدم يمكن وقفها عن طريق الضغط السياسي الدولي والمعارضة النشطة. وفيما يتعلق بالأدوات الفعالة التي يمكن للفلسطينيين الاعتماد عليها لمقاومة الهدم ونزع الملكية، أشار أحد المشاركين إلى الكلال الناجم عن عدم نجاح ما يُرْفَع من دعاوى أمام المحاكم. وقد سُلم بأن تأثير محكمة العدل العليا في إسرائيل في تجنب السياسات القمعية التي تنتهجها الدولة قد تقلص على مر السنين من جراء تنامي تمثيل اليمين في الحكومة. ومع ذلك، من الضروري أن يستمر المحامون في طرق كل الأبواب الممكنة. وعلاوة على ذلك، ورغم أن خبراء القانون الفلسطينيين قد لا يحصلون على الأحكام التي يرغبون فيها، فإن هذه الجهود يمكن أن تسهم في فضح التناقضات والاختلالات التي يتسم بها القضاء الإسرائيلي.

24 - وقال بعض المشاركين إنه نظرا لكون القضاء الإسرائيلي جزء من نظام الاحتلال، ينبغي ألا يسعى المرء فقط إلى إحراجه وفضح كيئه بمكيالين، بل ينبغي أن يتذكر أيضا أن الفلسطينيين في القدس الشرقية لا يعترفون، من حيث المبدأ، بأي ولاية قانونية لإسرائيل عليهم غير صفتها كسلطة قائمة بالاحتلال يتعين عليها أن تتصرف على أساس قرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف، وفي إطارها.

25 - وأبرز ممثلو حكومة فلسطين صمود شعبيهم في وجه قرارات إسرائيل في القدس الشرقية. وأشاروا إلى أن المقاومة السلمية ضد الاحتلال آخذة في الازدياد. وقالوا إن معاناة الفلسطينيين وتضحياتهم لا تعتبر مبررا لأعمال المتطرفين، حتى وإن كانت الجماعات الفلسطينية المتطرفة قد استخدمت المقاومة الشعبية لتعزيز أجندتها الخاصة.

26 - وأشارت إحدى المشاركات، التي قدمت نفسها على أنها مسيحية، إلى القرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخرا بزيادة الضرائب المفروضة على الكنائس الفلسطينية، مما يعرض للخطر الدور الهام الذي تقوم به الكنائس في تقديم شتى الخدمات إلى السكان الفلسطينيين، والتي كثيرا ما تسد الثغرات التي يخلفها عدم اهتمام السلطة القائمة بالاحتلال بأولئك السكان. وقد حاولت السلطات الإسرائيلية استخدام هذه الطريقة المباشرة للإكراه من خلال فرض الضرائب، لكن الكنائس نجحت بالفعل في تنظيم احتجاجات سلمية.

27 - وقالت، في معرض الحديث عن المسألة الأوسع نطاقاً المتعلقة بالضرائب البلدية، إن جهود بلدية القدس وحكومة إسرائيل قد تضافرت في فرض عبء مالي على الفلسطينيين مع حرمانهم من الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى التسبب في مواصلتهم الكفاح من أجل الحفاظ على صفتهم كمقيمين من خلال نظام التصاريح. لكن خبيرا قانونيا إسرائيليا أكد أن زيادة عدد المقيمين الفلسطينيين في القدس الشرقية داخل جدار الفصل الذين يحافظون على سريان صفتهم كمقيمين قد زاد احتياجاتهم الصحية والتعليمية، وهو ما لا تستطيع بلدية القدس أن تلبيه. وفي هذا السياق، فإن الزيادة الأخيرة في الضرائب المفروضة على الكنائس هي أكثر فظاعة لأن تلك الكنائس توفر التعليم المجاني للمقدسين الفلسطينيين، معوضة بذلك نقص المساعدة التي تقدمها البلدية للفلسطينيين في العديد من المجالات. وفي حين أن السلطات الإسرائيلية كانت تعترزم استخدام سياسة ضريبية أكثر صرامة كأداة ضد حكومة دولة فلسطين في سياق معركة السيادة على القدس الشرقية، فإن المعركة أصبحت معركة تخوضها إسرائيل ضد نفسها.

باء - الجلسة الثانية

التحديات التي تعترض الحفاظ على التراث الثقافي للقدس

28 - ترأس ويسر حلقة النقاش، التي ركزت على موضوع "التحديات التي تعترض الحفاظ على التراث الثقافي للقدس"، سمير بكر، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وشارك في حلقة النقاش أربعة متكلمين هم: نظمي الجعبة، أستاذ التاريخ وعلم الآثار في جامعة بيرزيت؛ ويوديث أوبنهايمر، المديرية التنفيذية لمنظمة عير عميم (Ir Amim) غير الحكومية؛ ووصفي الكيلاني، مدير الصندوق الهاشمي الملكي لإعمار المسجد الأقصى؛ وشادية طوقان، مديرة المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي.

29 - وتكلم السيد الجعبة عن حماية المواقع الثقافية الخاضعة للاحتلال، فأثار مسألة الحفريات الأثرية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية تحت البلدة القديمة وقراراتها بشأن المعالم الأثرية التي ينبغي الحفاظ عليها، وكلاهما يساهم في تحويل المشهد الثقافي للمدينة وإعادة كتابة تاريخها. وعلى الرغم من أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) قد أنشأت لجنة دولية لرصد هذه الأنشطة على أساس القواعد والأنظمة المعمول بها، فإن إسرائيل لم تمنحها الإذن بالعمل في القدس.

30 - وسلط السيد الجعبة الضوء على خط الترام المقرر إنشاؤه في القدس الشرقية وخط القطار الهوائي (التلفريك) فوق أسوار البلدة القديمة، وعلى تدمير المباني القديمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة كاميرات المراقبة ووجود الجنود والأعلام الإسرائيلية قد فاقم شعور السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية بأنهم غرباء في بلدتهم.

31 - وقال إن الفلسطينيين في القدس الشرقية، ولا سيما في البلدة القديمة، حيث يعيش 36 000 نسمة في منطقة تكفي لـ 20 000 نسمة فقط، يعانون من أزمة إسكان حادة. وقد أدى ذلك إلى عدة أمور منها تحويل المعالم التاريخية الرئيسية التي يعود تاريخها إلى العصر المملوكي إلى وحدات سكنية، مما أضر بالتراث الثقافي للمدينة. وكون 80 في المائة من سكان القدس الشرقية يعيشون حالياً تحت عتبة الفقر، على الرغم من أن غالبية سكانها كانوا من الطبقة المتوسطة، لا يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الحالة المعقدة، تمكنت المنظمات الفلسطينية منذ عام 1992 من ترميم أكثر من 4 000 أثر معماري للحفاظ على التاريخ الثقافي لمدينتهم وحماية واجهتها.

32 - وتحدثت السيدة أوبنهايمر عن سياسة الاستيطان الإسرائيلية في البلدة القديمة وضواحيها، بما في ذلك حي سلوان وحي الشيخ جراح وحي جبل الزيتون. وتوجد في القدس مواقع رئيسية مقدسة للديانات التوحيدية العالمية الثلاث. ولذلك، فإن أي ترتيبات سياسية في المستقبل تتعلق بالبلدة القديمة يجب أن تعترف بتلك الروابط المتعددة الأديان والثقافات وأن تكفل وصول جميع الأشخاص المؤمنين إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم. ولا يمكن تحديد الوضع السياسي الدائم للبلدة القديمة إلا من خلال اتفاق شامل عن طريق التفاوض بين الكيانين السياسيين المعنيين: إسرائيل ودولة فلسطين.

33 - وقالت السيدة أوبنهايمر إن إسرائيل تتجه حالياً نحو الضم الرسمي لتلك الأحياء الفلسطينية الرئيسية الثلاثة المحيطة بالبلدة القديمة. وأشارت إلى توسيع المواقع السياحية التي تتفادها وتديرها منظمات المستوطنات اليهودية، بالإضافة إلى المستوطنات التي ترعاها الدولة، كجزء من التدابير الرامية إلى تعزيز سيطرتها على البلدة القديمة على وجه الخصوص، مع عزلها عن معظم السكان الفلسطينيين. وتشمل تلك

التدابير المنتزهات والمواقع الأثرية والمنتزهات الوطنية ومراكز الزوار، إلى جانب مشروع القطار الهوائي (التفريك) المعتمد حديثاً. والغرض منها هو الربط فيما بين تجمعات استيطانية صغيرة نسبياً معزولة داخل الأحياء الفلسطينية؛ وتجزئ الحيز الفلسطيني؛ وتقسيم الأحياء الكبيرة إلى مناطق محصورة أصغر، يسهل القيام بالأعمال الشّرطية فيها؛ وجلب عشرات الآلاف من السياح الإسرائيليين والدوليين المنفتحين أيديولوجياً لزيارة تلك المواقع، وبالتالي تعزيز الوجود الإسرائيلي في المنطقة وحولها. وهكذا فإن هذه المشاريع الاستيطانية تسهم في فرض خطاب قومي يهودي على القدس الشرقية بدلاً من الاحتفاء بالتنوع الثقافي للمواقع.

34 - وأشارت السيدة أوبنهايمر إلى الحالات المحددة التي تتعلق بالحَيّن الفلسطينيّ بطن الهوى في سلوان، والشيخ جراح. وكان من المتوقع أن يصبح حي بطن الهوى أكبر مستوطنة في البلدة القديمة وحولها. وأشارت إلى تركيز المجتمع الدولي على محاولة إسرائيل طرد المجتمع البدوي الفلسطيني في خان الأحمر، لكنها حذرت من أنه سيكون من الخطأ الكبير عدم دعم الأسر الفلسطينية أيضاً في حيّ بطن الهوى والشيخ جراح، معتبرة أن هذين الحَيّن يحتويان على ضعف عدد السكان الفلسطينيين الذين يوجدون في خان الأحمر.

35 - وتكلم السيد الكيلاني عن ترميم المواقع الثقافية الإسلامية والوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، فأوضح أنه منذ عام 1917 وحتى الآن، ومن خلال برامج الترميم والحفظ، ساهمت وصاية ملوك الأردن في الطابع والتراث الثقافي للمدينة. وقدم تفاصيل عن الالتزامات والجهود الرئيسية، مع التركيز على خمس مراحل لترميم المسجد الأقصى وتذهيب قبة الصخرة.

36 - وذكر السيد الكيلاني تفاصيل عن الطريقة التي أسهم بها الأردن، من خلال مشاركته في الاتفاقات السياسية، في الحفاظ على الوضع القانوني للقدس. فعلى سبيل المثال، خلال فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية والقدس الشرقية في عام 1988، سعى الأردن إلى أن يضمن، إبان إجراء المفاوضات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، عدم وجود أي فراغ أو فجوة في الحماية نتيجة لهذه العملية وعدم تمكين إسرائيل من تغيير الطابع الديني للقدس الشرقية ووضعها كمدينة محتلة. وقد ورد في إعلان واشنطن ومعاهدة وادي عربة للسلام، اللذان وقّعا عام 1994، أن إسرائيل ستواصل احترام دور الأردن في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، بينما أعيد التأكيد في الاتفاق المتعلق بالأماكن المقدسة لعام 2013، المبرم بين السيد عباس والعاقل الأردني الملك عبد الله الثاني، على أن الأردن وفلسطين يسعيان إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على القدس في الأوقات الحرجة.

37 - وقال أيضاً إن حكومة الأردن تعتبر، في تعاملها مع الطوائف المسيحية في القدس، مجلس رؤساء الكنائس، المؤلف من ممثلين للطوائف المسيحية في الأراضي المقدسة في كل من القدس والأردن، تعتبره نظيراً. وفي حين تمارس الكنائس في القدس سلطة دينية على جميع طوائفها الأردنية، فإن ملك الأردن هو الوصي السياسي عليها ويتمتع بسلطة اعتماد كنائس القدس وحمايتها.

38 - ودكرت السيدة طوقان المشاركون بأن اتفاق السلام المبرم في عام 1994 بين إسرائيل والأردن قد أكد على الوصاية الأردنية على الأماكن المقدسة وعلى وضعها الراهن، لكن إسرائيل قد انتهكت ذلك الاتفاق مراراً وتكراراً. وفيما يتعلق برأي السيد الجعبة بشأن الحفريات التي تجريها إسرائيل، أشارت إلى اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، التي تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تجاهل

أحكامها. وقالت إنه ينبغي أن تكون الاتفاقية نفسها المرجع الرئيسي فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بشرعية الحفريات، ومصادرة المنازل، والاستيلاء على الأراضي، والنقل القسري للسكان الفلسطينيين.

39 - وأشادت السيدة طوقان، في ضوء هذه الصكوك، بالدور المحوري للقانون الدولي في حماية الثقافات والإنسانية وأوصت بإنفاذها بغية اتخاذ قرار بشأن الحق في منح المواقع لسلطة دون سلطة أخرى، وكذلك بشأن ملكية التراث الثقافي. وقالت، في هذا الصدد، إنه يلزم مواصلة رصد الحفريات الإسرائيلية الأحادية الجانب ومراقبة إهمالها للتراث الثقافي للقدس، ولا سيما من جانب لجنة التراث العالمي.

40 - وقالت، في سياق أعمال الحفظ في المدينة، إن المجتمع المحلي يسبح ضد التيار في محاولات بطولية للحفاظ على المدينة على قيد الحياة ويواصل الحفاظ على تراثها. وعُقبَت على ملاحظات السيد الجعبة بشأن أزمة الإسكان في القدس الشرقية، فقالت إن الفلسطينيين قد تركوا عمدا وحدات سكنية جيدة خارج الجدار وانتقلوا إلى أقبية في حالة مزرية في البلدة القديمة لكي يحموا هوية القدس ولكي يبقوا مواطنين في مدينتهم.

المناقشة

41 - ذكر ممثل للمغرب أن القدس هي نقطة الخلاف الرئيسية في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وأن حل الدولتين يظل الحل الوحيد القابل للتطبيق لذلك الصراع. وعلاوة على ذلك، من المهم الحفاظ على حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الأديان التوحيدية الثلاث. وأعلن عن القرار الذي اتخذته بلده بتخصيص منحة لتجديد أجزاء معينة من المسجد الأقصى، مما يسهم في جهود الشعب الفلسطيني للحفاظ على تراثه الثقافي والديني.

42 - وتركزت المناقشة التي تلت ذلك على المسائل التالية: ما إذا كانت هناك معلومات كافية عن الحفريات في القدس، بالنظر إلى الحظر الذي تفرضه إسرائيل على دخول المنظمات الدولية المعنية بالرصد؛ وماهية أسباب الحفريات التي تقوم بها إسرائيل حالياً في المدينة ومدى الضرر الذي قد تلحقه بالتراث الثقافي للقدس؛ ومسألة عدم مساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها للقواعد المتعلقة بحفظ التراث؛ وكيف يكون من الواقعي معالجة حماية التراث الثقافي دون تسوية سياسية؛ والتدابير التي يمكن اتخاذها لرصد الانتهاكات المتعلقة بتراث المدينة في ضوء منع إسرائيل اليونسكو من الوصول إليها، وماهية المؤسسات التي ينبغي أن تكون مسؤولة عن هذا الرصد. وأخيراً، طُلب توضيح معنى عبارة "حرية وصول الديانات الثلاث" فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في المدينة.

43 - وأقر المتكلمون بأن الفلسطينيين المحليين يبذلون جهوداً لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية في القدس. وترصد بعض المنظمات الحالة على أرض الواقع، ولا سيما بمساعدة وسائط التواصل الاجتماعي وشبكات الاتصال الأخرى. ومع ذلك، سيكون من الأنجح أن تلتزم الأمم المتحدة بمساعدة مجموعة من الدول الأعضاء لممارسة الرقابة على الحفريات التي تقوم بها إسرائيل في البلدة القديمة، نظراً لأن اليونسكو مُنعت من الوصول إلى هذه البلدة، مما أدى إلى عجزها عن تنفيذ ولو بعثة واحدة إلى القدس بشأن مسألة التراث الثقافي في السنوات الثلاثين الماضية.

44 - وفي سياق حماية المواقع الثقافية الخاضعة للاحتلال، أشار أحد المتكلمين إلى تقرير سنوي عن القدس أصدره خبراء آثار وثقوا الحفريات في المدينة بعناية. وقال إنه ينبغي أن ينصب التركيز على إيجاد أداة سياسية لاستخدام تلك المعلومات وكفالة التأثير على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

45 - ورداً على سؤال بشأن معنى "حرية وصول الديانات الثلاث"، قال متكلم إسرائيلي إن رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، صاغ أوضح تعريف مقبول عندما قال، بعد عودته من الأردن في عام 2015 عقب ازدياد العنف في الحرم القدسي الشريف، إن للمسلمين حق الصلاة في ذلك الحرم ولجميع من سواهم حق زيارته. وقال المتكلم إنه ينبغي أن ينطبق ذلك على جميع الأماكن المقدسة، مع إعطاء الأولوية على أساس الأعياد والاحتفالات لكل عقيدة على مدار السنة، ولغرض احترام الوضع الراهن في الموقع المعني.

46 - وأكد متكلمون أنه فيما يتعلق بالتمييز بين التراث الثقافي والتسوية السياسية، لا يمكن الحفاظ على التراث الثقافي بدون أدوات سياسية. وكررت ممثلة للأردن الدور الطويل الأمد للملوك الهاشميين في حماية الأماكن المقدسة في القدس ومرافقها. وأكدت دعم الأردن الثابت لصمود المقدسيين الفلسطينيين في الدفاع عن حقهم المشروع في حماية تراثهم الثقافي المسيحي والإسلامي ومدارسهم ومكتباتهم وأسواقهم. وحثت على استخدام جميع الأدوات القانونية والدبلوماسية لمواجهة محاولات إسرائيل تغيير الطابع المسيحي والإسلامي للمدينة.

اليوم الثاني

الجلسة الثالثة - جيم -

القدس: مدينة مقدسة للديانات التوحيدية الثلاث

47 - ترأس ويسر الجلسة العامة، التي ركزت على موضوع "القدس: مدينة مقدسة للديانات التوحيدية الثلاث"، ساشا سيرخيو يورينتي سوليز، الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة في نيويورك وعضو اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وشارك في حلقة النقاش أربعة خبراء هم: برنارد سابيل، عضو سابق في المجلس التشريعي الفلسطيني والأمين التنفيذي لدائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين؛ ومصطفى أبو صوي، أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة القدس وعضو مجلس الأوقاف الإسلامية في القدس؛ وليا شاكيل، ممثلة منظمة Oz V'Shalom والحاخامات من أجل حقوق الإنسان؛ وديفيد ويلدمان، الأمين التنفيذي لحقوق الإنسان والعدالة العرقية في المجلس العام للكهنوت العالمي، الكنيسة الميثودية الموحدة.

48 - وتكلم السيد سابيل عن التحديات التي يواجهها المسيحيون في حرية الوصول إلى أماكنهم المقدسة في القدس. وسلط الضوء على التطور التاريخي للوضع الراهن، وعلى العقبات اليومية الناجمة عن الحفريات الأثرية. وقال إن عدم توفير حرية العبادة وحرية التنقل على حد سواء يشكل انتهاكا للحقوق الأساسية للفلسطينيين. ويشمل ذلك العقبات التي تعترض المسلمين والمسيحيين في الوصول إلى مواقع معينة بسبب القيود المفروضة على التنقل التي يواجهها الفلسطينيون في جميع أنحاء إسرائيل. ولهذا السبب تدعو المنظمة الفلسطينية "افتحوا بيت لحم" (Open Bethlehem) إلى ربط بيت لحم بالقدس بإزالة الحواجز القائمة بينهما حتى يتمكن المسيحيون الفلسطينيون من ممارسة شعائرهم الدينية بحرية في أماكنهم المقدسة ودون أن يعيقهم جدار الفصل عن ذلك. وتتصدى منظمة "افتحوا بيت لحم" أيضا لمشكلة ترميم الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية. ومنذ أن بدأ الاحتلال في عام 1967، تطلبت جميع أعمال التجديد موافقة مسبقة من السلطات الإسرائيلية، التي لم تُبد استعدادا لإصدار التراخيص.

49 - وأوضح السيد سابيل أن إسرائيل تستخدم الحفريات الأثرية لتغيير طابع المدينة. وأسفرت أعمال التنقيب عن المواقع التاريخية اليهودية، بما في ذلك الأنفاق المحفورة تحت البلدة القديمة، عن حرمان المسيحيين والمسلمين من الوصول إلى تلك المناطق. وشمل ذلك أيضا الحفريات تحت الأرض التي تؤثر على السلامة الهيكلية للحارات الإسلامية والمسيحية. وتستخدم أيضا المصادرة والتخطيط العام لتغيير التوازن الديمغرافي للمدينة. ومن الأمثلة على هذه الممارسات بيع ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية بالقرب من بوابة يافا، الذي أيدته مؤخرا المحكمة العليا في إسرائيل، ومشروع القطار الهوائي (التلفريك) في القدس، الذي تمت الموافقة عليه في 3 حزيران/يونيه. وحث السيد سابيل المجتمع الدولي على مناشدة حكومة إسرائيل أن تتراجع عن هذين المشروعين.

50 - وناقش السيد أبو صوي مسألة الوصاية على الأماكن المقدسة للمسلمين وأوضح أن العائلة المالكة الهاشمية، من خلال حماية التراث الثقافي العربي والإسلامي في المدينة، تحافظ على التراث الثقافي للبشرية. وأعرب عن أسفه لأن إسرائيل تواصل انتهاك الوضع الراهن المتفق عليه. وباستخدام اقتباسات من القرآن وغيره من النصوص الدينية الإسلامية، شرح للحضور المعنى الديني والرمزي للحرم القدسي الشريف في الإسلام والمكانة الفريدة للمسجد الأقصى، باعتباره من أكثر الأماكن قدسية بالنسبة للمسلمين.

51 - وأوضح السيد أبو صوي، من خلال أمثلة قدمها، كيف أن انتهاكات الوضع الراهن تؤثر على المصلين على أساس يومي. فعلى سبيل المثال، تظهر التصاريح التي تمنحها السلطات الإسرائيلية للمسيحيين من الضفة الغربية وغزة للصلاة في القدس خلال عيد الفصح مدى الصعوبة التي يلاقونها عادة في الحصول على تصاريح لممارسة حريتهم في العبادة طوال الفترة المتبقية من السنة. وبالمثل، فإن قيام إسرائيل مؤخرا باعتقال مهندس فلسطيني لمحاولته ترميم بلاطة واحدة في حرم المسجد الأقصى قد انتهك وصاية ملك الأردن على الموقع. وشدد السيد أبو صوي على العلاقة التاريخية والدينية الهامة التي تربط الأسرة المالكة في الأردن بالموقع، والتي تتجسد في تمويل أربع عمليات تجديد رئيسية للمسجد الأقصى. وقد دُون تقدير الشعب الفلسطيني لتلك الوصاية في الاتفاق بين الأردن والسلطة الفلسطينية الذي وقعه الملك عبد الله الثاني والسيد عباس في عام 2013.

52 - وتكلمت السيدة شاكيل منطلق من فهم متفرد للصهيونية يطالب اليهود في الأراضي المقدسة باحترام حقوق جميع الأديان ومراعاة سيادة الشعب الفلسطيني. ورفضت التركيز من جانب أي طرف على الأيديولوجية أو الدين فقط، دون النظر إلى واقع حياة الناس. وهذا يصح بصفة خاصة إذا أدى التركيز على الدين أو الأيديولوجية إلى طرد الناس من ديارهم، وتدمير المباني، واستخدام القوانين لإعطاء دين ما الغلبة على دين آخر.

53 - وقالت السيدة شاكيل إنها، على الرغم من نشأتها في ظل اليهودية الأرثوذكسية وتمسكها الصارم بها، فإنها تعتقد أن التوراة تعلم اليهود أن يؤمنوا بالله ذي الوجود اللامتناهي في الكون، مما يعني أن الهيكل، الذي له قيمة كبيرة في اليهودية، يمكن تصويره أيضا باعتباره مكانا رمزيا لا مكانا ماديا، مما يسمح لليهود والمسلمين والمسيحيين بالتعايش في الأراضي المقدسة دون الحاجة إلى التنافس على التراب. وأعربت عن خيبة أملها إزاء غياب أي ممثل لحكومة بلدها في المؤتمر لعرض سياسات إسرائيل والدخول في مناقشة بشأن هذه المسائل.

54 - وتكلم السيد ويلدمان عن دور مجموعات الضغط المسيحية في الولايات المتحدة وخارجها في الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة. وأعرب عن اعتقاده بأن تلك المجموعات تساعد في تشكيل الدعم لإسرائيل كقضية داخلية في الولايات المتحدة، مع ربطه بالتبرعات للحملات السياسية وبدعم الناخبين. وقرن ذلك بمناقشة قضية فلسطين في الولايات المتحدة، التي يتم تناولها بمعزل عن الشواغل الداخلية وعلى نحو يتعلق حصرا بالانعكاسات على السياسة الخارجية. وقال إن هناك، في إطار المسيحية الأمريكية، نهجان مختلفان: نهج الصهاينة المسيحيين المؤيدين لجميع سياسات إسرائيل تأييدا مطلقا، في مقابل نهج العديد من الكنائس الأخرى، مثل الكنيسة الميثودية الموحدة، التي لا تخشى انتقاد سياسات إسرائيل والولايات المتحدة تجاه الشعب الفلسطيني. وقد أدركت الكنيسة الميثودية الموحدة التأثير المحتمل لجهود الدعوة التي تبذلها على الخطاب العام، فأصبحت أكثر صراحة. فقد أدانت، مثلا، نقل سفارة الولايات المتحدة بشكل انفرادي إلى القدس باعتبار ذلك عملا مضرا بالسلام.

55 - وتكلم السيد ويلدمان عن دور الكنائس في النهوض بالسياحة الأخلاقية، ولا سيما مشاركتها مع العديد من الشركات الكبرى، مثل Airbnb و Expedia و Booking.com و TripAdvisor، في سياق الممارسات التجارية في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وتأثيرها على السكان الفلسطينيين المحتلين. وقدم أمثلة على الطرق التي تضافرت فيها جهود الكنائس للطعن في بعض السياسات التي تقوض الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير التي يكفلها التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة. ومن الأمثلة الهامة على

ذلك إدانة التشريعات المناهضة للمقاطعة وسحب الاستثمارات والجزاءات. ودعا جميع المسيحيين المسافرين إلى الأراضي المقدسة إلى التفاعل مع الفلسطينيين ودعمهم في السعي إلى الوصول إلى الأماكن المقدسة والحصول على نفس حرية العبادة التي يتمتع بها الزوار الدوليون. وأوصى بإنشاء قاعدة بيانات للشركات الدولية العاملة في مجال السياحة في الأرض الفلسطينية المحتلة كتدبير ملموس لزيادة المساءلة في مجال السياحة.

المناقشة

56 - خلال المناقشة التي تلت المداخلات، ركز المتكلمون على دور المجتمع المدني في التأثير على المواقف الوطنية، والطرق التي يمكن أن تتعايش بها مختلف الجماعات الدينية وتتشارك في العبادة في القدس، والفكرة التي مفادها أن حفظ التراث لا ينطبق على المباني والمواقع التاريخية فحسب، بل أيضاً على المجتمعات التي تسكنها، والتي يمكن وصفها بأنها أحجار حية. وأقر ممثل منظمة التعاون الإسلامي بالدرهم الذي يؤديه المجتمع المدني والكنائس في تصحيح مسار السياسة الوطنية في الولايات المتحدة.

57 - وفي معرض مناقشة حرية العبادة فيما يتعلق بمختلف الجماعات الدينية، أكد العديد من المتكلمين على الاحترام المتبادل للمسيحيين والمسلمين للمواقع المقدسة لكل منهم من منظور ديني ومنظور حقوق الإنسان. ورأى المتكلمون أن جماعات يهودية متطرفة تحاول الاستيلاء على مواقع دينية لصالح اليهودية على حساب المسيحية والإسلام. وقالوا إن حكومة إسرائيل لا تفعل ما يكفي لمنع هذه الأعمال. وأوصى أحد المتكلمين بأن يتكاتف أتباع الديانات الثلاث ويصلون في القدس، ولكن آخرين قالوا إن ذلك قد يخدم مآرب العناصر المتطرفة.

58 - واستشهد المتكلمون بسوابق تعود إلى عهد الخليفة عمر للتمسك بالقول المأثور "داري ليست داراً لك ودارك ليست داراً لي، وينبغي ألا يصلي أحدنا في دار الآخر". واعتبر معظم المشاركين هذا المبدأ مفتاح التعايش السلمي بين الأديان في القدس. وينبغي حل الاعتبارات الدينية من خلال حل سياسي يجب أن يشمل الوضع الراهن والحق في حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والعبادة على السواء.

59 - وأشار المتكلمون إلى تجاربهم في النشأة والعيش في القدس وسط أماكن تاريخية ومواقع مقدسة متشابكة مع تاريخ عائلاتهم وتاريخ مجتمعاتهم المحلية. وهذه الأحجار الحية دليل على الطابع التاريخي المتعدد الثقافات والمتعدد الديانات للمدينة، ومن الأمثلة على ذلك الكنائس المسيحية العديدة في حي المسلمين. وجرى التشديد على ضرورة النظر في المباني والمنشآت في سياق أوسع، بما في ذلك سياق السياحة. ودعي الحجاج المسيحيون إلى الانخراط في السياحة الأخلاقية وزيارة الأسر الفلسطينية للتعرف على ظروفها.

60 - وأشار أحد المتكلمين إلى الزواج الخطير للدين والقومية الذي أدى إلى انتهاك السياسات الإسرائيلية للوضع القائم منذ أمد بعيد في الأماكن المقدسة، مما أدى إلى معاناة العديد من الأسر الفلسطينية في هذه العملية. وكان اتباع نموذج ديني يطرح إشكالية لأن الأرض المقدسة لا تنتهي عند الحدود مع الأردن.

61 - وفي معرض مناقشة المناخ السياسي العالمي الراهن، تحدث بعض المشاركين عن المشاعر المعادية للديمقراطية المتفشية وصعود بعض القادة الشعبويين الذين يقللون من أهمية المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة. وحذر آخرون من الانتقادات التبسيطية لقادة العالم، مشيرين إلى أنهم انتخبوا من قبل ناخبين يؤيدون تلك السياسات والمواقف. ولذلك من المهم إيجاد حلول سياسية بدلاً من التركيز على انتقاد القيادات وحدها.

دال - الجلسة الرابعة

سبل المضي قدما من أجل الحفاظ على طابع المدينة المقدسة

62 - ترأس الجلسة العامة الرابعة التي ركزت على موضوع "سبل المضي قدما للحفاظ على طابع المدينة المقدسة" وأدارها السكرتير الأول للبعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، أحمد باوزير. وضمت الجلسة أربعة خبراء: عمار حجازي، مساعد وزير الخارجية للشؤون المتعددة الأطراف في دولة فلسطين؛ وخذلون بشارة، مدير مركز رواق، وهو مركز لحفظ العمارة؛ ويوناثان مزراحي، مدير منظمة عمق شبيهه (Emek Shaveh)؛ وجيفري أرونسون، زميل في معهد الشرق الأوسط.

63 - قدم السيد حجازي عرضا مفصلا للإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين لدى المنظمات والهيئات الدولية، بما فيها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، من أجل تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين. وأشار إلى الوضع القانوني للقدس بوصفها كيانا منفصلا أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة 181 (د-2) لعام 1947، فأشار إلى أن المجتمع الدولي لم يعترف بالقدس كمدينة موحدة في ظل الحكم الإسرائيلي، وهو ما أعيد تأكيده مع مرور الوقت من خلال العديد من القرارات الأخرى. غير أن إسرائيل لم تحترم القرار 181 (د-2) وقد شنت منذ عام 1967 هجوما ممنهجا على التكوين الديمغرافي للمدينة، بما في ذلك القدس الشرقية. كما اتخذت خطوات قانونية لتغيير وضع المدينة، بما في ذلك ضم القدس الشرقية في عام 1980، وهو إجراء أذانه مجلس الأمن على الفور. ومع ذلك، تواصل إسرائيل رفض القانون الدولي، وتشجع إنشاء المستوطنات غير القانونية، وتعيد تحديد حدود المدينة، وتتخذ تدابير تمييزية تحكم بها على الفلسطينيين في القدس بحياة من الفقر بهدف حملهم على قبول الضم غير القانوني أو العيش دون التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون.

64 - وأوضح السيد حجازي الاستراتيجية المتعددة المستويات للفلسطينيين لضمان تقرير المصير وحماية القدس من الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل. ونظرا لأن إسرائيل قد جرت عمل المسؤولين الفلسطينيين في القدس، اضطرت الفلسطينيين للعمل من خلال شركاء دوليين لتقديم الخدمات. وفيما يتعلق باللجوء إلى القضاء، فإن فلسطين قد عملت مع جميع هيئات الأمم المتحدة، وأهمها الجمعية العامة، التي اتخذت مئات القرارات تعترف فيها، في جملة أمور، بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، عملت فلسطين مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان للتصدي للانتهاكات حقوق الإنسان. وقد نجحت أيضا في الدفاع عن البند 7 من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان، "حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى"، ضد محاولات الولايات المتحدة لإلغائه. وكانت التوعية التي قامت بها فلسطين لدى دول ثالثة بشأن انطباق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة قد حملت دول أخرى على الإحجام عن نقل سفاراتها إلى القدس.

65 - وأبلغ السيد حجازي المشاركين بأن دولة فلسطين تسعى، للمرة الثانية، إلى إصدار حكم من محكمة العدل الدولية، هذه المرة بشأن انتهاكات الولايات المتحدة لاتفاقية فيينا من خلال قرار نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس. وقال إن بلده يتواصل أيضاً مع المحكمة الجنائية الدولية ولقد قدم أول بلاغ من نوعه فيما بين الدول ضد إسرائيل إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري.

66 - وقدم السيد بشارة عرضا عن الحفاظ على طابع القدس من خلال التعليم والمشاريع المجتمعية. وأوضح أن تعريف ما يشكل آثارا قد تغير على مر السنين وأن السلطات الإسرائيلية هدمت، أولاً بعد

عام 1948 ولاحقاً بعد عام 1967، أجزاء من المدينة، بما في ذلك حارة المغاربة، التي دُمرت لتوفير مساحة أكبر للمصلين اليهود عند الحائط الغربي. وقد أدت هذه الأعمال إلى تشريد العديد من الفلسطينيين من ديارهم ونفيهم داخل القدس. وقد حولت السلطات الإسرائيلية القدس الجميلة إلى مدينة أشباح، في حين أن القرى غير الرسمية، التي تقتقر في كثير من الأحيان حتى إلى أبسط الخدمات الأساسية، قد انتشرت في محيطها. ويثير ذلك تساؤلات بشأن طبيعة ترميم الآثار والحفاظ عليها؛ فمن ناحية، من المهم الحفاظ على المواقع التاريخية، ومن ناحية أخرى، من المفترض أن تكون المدينة مكاناً للعيش لا أن تتحوّل إلى متحف.

67 - وأوضح السيد بشارة أنه على الرغم من العقبات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية، فإن المقدسيين الفلسطينيين يهتمون بالقدس ويحفظون ويرمّمون ما يستطيعون. ويتولى مركز رواق تدريب الناس على الترميم وتثقيفهم في مجال الفنون والحرف التقليدية. وليس الهدف من ذلك هو إعادة القيمة إلى المباني فحسب، بل أيضا العمل مع المجتمعات المحلية للحصول على مساعدتها، بما في ذلك من خلال الأنشطة الثقافية. ومن خلال هذا العمل، يسعى مركز رواق إلى عكس أثر الاحتلال وإنهاء استعمار المدينة والمناطق الريفية المحيطة بها. وهذا أمر مطلوب بشدة، نظرا لأن السياسات الإسرائيلية حوّلت أجزاء من المدينة إلى أحياء فقيرة. وعلى الرغم من أن الميزانية ضئيلة، فإنها تظهر أن من الممكن القيام بأعمال ترميم مجدية وميسورة التكلفة.

68 - وأبرز السيد مزراحي جانباً آخر من جوانب حفظ التراث الثقافي في المدينة، فأوضح الكم الهائل من الموارد التي ضحتها السلطات الإسرائيلية في مشاريع السياحة الأثرية، والتي استخدمت أيضاً في تحويل الهوية المادية والثقافية والدينية للمدينة التاريخية لأسباب سياسية. ومن ناحية أخرى، قال إن ترسيخ خطاب إقصائي، يمكن أن يسمى "إنكار الهيكل"، واضح أيضاً من الجانب الفلسطيني. وفي النهاية، رأى أن من المستحيل تصور حل للنزاع على القدس لا يأخذ في الاعتبار الارتباطات الثقافية والوطنية العميقة لكلا الجانبين.

69 - واقترح السيد مزراحي، في غياب تقدم سياسي ملموس، تنظيم اجتماع مائدة مستديرة يضم خبراء فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين لصياغة المبادئ المتعلقة بحماية الأماكن التاريخية والمقدسة في القدس والحفاظ عليها. والفرضية التي يقوم عليها ذلك أن أي قرار رئيسي بشأن تنمية المدينة والحفاظ عليها يجب أن يخضع لموافقة مشتركة من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، وكذلك من جانب الجهات صاحبة المصلحة الأخرى المعنية، إلى أن يتسنى التوصل إلى اتفاق سياسي. ونظرا لأن القدس هي موقع من مواقع التراث العالمي، ينبغي أن تستند السياحة والنقل والتنمية إلى المبادئ التوجيهية ذات الصلة لحماية هذه المواقع. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تُدار هذه المواقع وفقاً لأعلى المعايير المهنية الممكنة. ومن المهم أن تسهم أي تدابير من هذا القبيل في إيجاد حل شامل لتحديات القدس التاريخية، بدلا من الانتقاص منها.

70 - وتحدث السيد أرونسون عن السياسة الخارجية الحالية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه إسرائيل وقضية فلسطين، وقارنها بنهج الإدارة السابقة. وقال إن هناك الكثير مما يجب انتقاده في سياسة الولايات المتحدة على مدى العقود الماضية، ولكن يبدو أن الإدارة الحالية تتبنى بحماس ما كانت الإدارات السابقة تستوعبه فقط كحقيقة من حقائق الحياة. ومن الواضح أن إدارة أوباما كانت قلقة للغاية من أن تكون على الجانب الصحيح من التاريخ. وقد تناولت المسألة بافتراض أن معايير الحل محددة مسبقاً من خلال توافق الآراء الدولي والمبادئ القانونية الراسخة، مثل حل الدولتين. وقد كان نهج إسرائيل منذ وقت طويل هو خلق حقائق على الأرض على أمل أن يقلبها المجتمع الدولي في نهاية المطاف باعتبارها لا رجعة فيها.

وقد اعترفت الإدارة الحالية للولايات المتحدة بفعالية هذا النهج وهي تعتمده؛ ولقد سعت لصنع التاريخ بدلاً من أن تكون على أي جانب منه. ومن خلال إصدار بيانات انفرادية تخرج عن الإجماع الدولي الذي طال أمده بشأن عملية السلام، تساعد الولايات المتحدة إسرائيل الآن على قبول حقائقها وخلق حقائق جديدة.

71 - وقال السيد أرونسون إنه يعتبر هذا النهج إشكاليا للغاية، خاصة لأنه يتوقع أن يؤدي إلى قيام الولايات المتحدة بتوسيع نطاق معايير المناقشة إلى حد الاعتراف الكامل بضم إسرائيل للأرض الفلسطينية المحتلة. وقد سبق أن تنبأ بذلك مسؤولون من الولايات المتحدة صرحوا أنه لا يمكن استبعاد الاعتراف من جانب واحد في المستقبل بالضم. وحدد السيد أرونسون ثلاث مسائل ستكون أساسية لمستقبل قضية فلسطين. أولاً، مسألة القدس الكبرى، بما في ذلك جميع التدابير التي تؤثر على المستوطنات المحيطة بالمدينة. ثانياً، الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة في المدينة، وهي مسألة ستتأثر بنتيجة الانتخابات التشريعية في إسرائيل في الخريف. ثالثاً وأخيراً، أن التعليم الابتدائي في الأحياء الفلسطينية من القدس يتعرض للتهديد بسبب محاولات إسرائيل التعدي على تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى كجزء من حافز أيديولوجي للتأثير على المناهج الدراسية للأطفال الفلسطينيين.

المناقشة

72 - خلال المناقشة التي تلت المداخلات، أعرب ممثل جمهورية إيران الإسلامية عن معارضته لإخضاع إسرائيل للشعب الفلسطيني، وأصر على أن تُعاد إليه أرض فلسطين. وفي معرض الإشارة إلى حلقة العمل في البحرين، ذكر أن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يكون أبداً سبباً لنسيان الجرائم والفظائع المرتكبة ضد الناس، والتغاضي عن القهر، وتطبيع الفصل العنصري الممنهج.

73 - وأكد ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات من جديد تأييد بلده لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ورأى أن من المهم إبقاء أنظار العالم مركزة على قضية فلسطين. واقترح أن تعلن الجمعية العامة يوماً دولياً للحفاظ على الطابع الثقافي والديني للقدس كتدبير ملموس للحفاظ على المدينة المقدسة.

74 - وأطلع أحد المشاركين المؤتمر على رسالة من زعماء مسيحيين أرثوذكس في القدس طلبوا فيها الدعم للحفاظ على الممتلكات بالقرب من بوابة يافا في القدس الشرقية المحتلة، التي سعى المستوطنون الإسرائيليون للاستيلاء عليها.

75 - وأكد المشاركون دعمهم للقضية الفلسطينية. وكان من المسلم به على نطاق واسع أن على المسيحيين والمسلمين القيام بأنشطة الحفاظ في القدس في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وقد أدى عدم تعاون السلطات الإسرائيلية إلى ضرورة تهريب مواد البناء إلى المدينة وتجديد المواقع سرا، هرباً من التدقيق الدقيق من جانب الشرطة والجيش الإسرائيليين.

76 - وتبنى بعض المشاركين فكرة تنظيم اجتماع مائدة مستديرة عن مسألة حفظ التراث كوسيلة لمكافحة المناخ السياسي المتدهور، كما يتضح من نية سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل حضور فتح نفق، تم حفره حديثاً تحت حي سلوان، في القدس الشرقية، في محاولة لتأكيد الحقوق التاريخية في القدس. وأشار متكلمون آخرون إلى أن مبادرات مماثلة للعمل على حفظ التراث قد فشلت في الماضي بسبب رفض إسرائيل التعاون، رغم أن المقترحات السابقة لم تكن قد دعت سوى إلى رصد أنشطة الحفاظ ولم تحاول اتخاذ قرارات بشأن أنواع التدخلات. واتخذت مجموعة أخرى موقفاً مفاده أنه قبل أن تنتظر في المشاركة في اجتماع مائدة مستديرة، ينبغي الاعتراف بأن الفلسطينيين متساوون مع الإسرائيليين.

77 - ودعا المشاركون إلى اتباع عدة طرق للحفاظ على الوضع القانوني للقدس. أولاً، ينبغي دعم جميع المبادرات التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال، بغض النظر عن مصدرها. ثانياً، على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واجب أخلاقي بالاعتراف بدولة فلسطين، لا سيما وأن العديد منها صوتت لصالح قرار الجمعية العامة 181 (د-2) لعام 1947 واعترفت بالفعل بإسرائيل، وهي إحدى الدولتين اللتين أنشئتا. وثالثاً، إن المساءلة عن مخالفة القانون الدولي قد تأخرت كثيراً، ويتعين معاقبة مرتكبيها. وأخيراً، اتفق المشاركون على أن الخطاب الديني ليس هو المفتاح لحل قضية القدس؛ وسيتعين على أي اتفاق، حتى يكون مستداماً، أن يكون حلاً سياسياً يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

رابعاً - الجلسة الختامية

78 - أدلى الشيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالملاحظات الختامية باسم اللجنة. وأكد أن الخبراء قد حددوا خلال المؤتمر التحديات المطروحة أمام حفظ التراث الغني للمدينة المقدسة، وقدموا توصيات بشأنها. ويمكن أن تسهم التوصيات في حماية الأمل في التوصل إلى حل الدولتين، نظراً لأن حفظ التراث مسألة سياسية يمكن فصلها عن مسائل الوضع النهائي الأخرى.

79 - وأكد رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، تقدير الفلسطينيين لدعم شركائهم في تحقيق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وأكد على التحالف الاستراتيجي مع منظمة التعاون الإسلامي ودعا جميع الحاضرين إلى الانضمام إلى القضية الفلسطينية. وشكر على وجه الخصوص الإسرائيليين الذين أيدوا حقوق الشعب الفلسطيني، مشدداً على أن الصراع هو بشأن احتلال إسرائيل ومؤيديها المتطرفين، وليس مع الشعب الإسرائيلي.

80 - وطلب السيد منصور من البلدان التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تتقدم بمقترحات للتوصل إلى حل الدولتين. ورأى أن بيانات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد وجهت رسالة قوية إلى العالم، بما في ذلك عندما قررت الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس.

81 - وقال السيد منصور إن الفلسطينيين أظهروا قدرة هائلة على الصمود في مواجهة الاحتلال ويستحق ذلك الدعم الدولي. وقد استكملت بطولتهم اليومية المؤتمرات والأحداث التي نوقشت فيها حالتهم. وخلص إلى أنه في الوقت الذي تدفع فيه الولايات المتحدة مبادرة قائمة على أفكار اقتصادية، فإن مؤتمرات مثل المؤتمر الحالي تدعم الشعب الفلسطيني من خلال إظهار أنه لا يمكن تجاوز الحلول السياسية. وأشار إلى أن الفلسطينيين في الأرض المحتلة الذين يتظاهرون من أجل حقوقهم قد انضم إليهم إسرائيليون وآخرون، وقال إن ذلك قد أدى إلى النهوض بقضيتهم وتحقيق نتائج. واختتم ملاحظاته بدعوة الجميع إلى زيارة فلسطين وإظهار الدعم على أرض الواقع.

خامسا - المواضيع والتوصيات الرئيسية

82 - في ما يلي بعض المواضيع والتوصيات الرئيسية التي انبثقت من مداولات المؤتمر:

- القدس هي مدينة مقدسة لجميع الديانات التوحيدية الثلاث؛ ولن يتسنى حل وضعها القانوني إلا من خلال تسوية سياسية عن طريق التفاوض بين الكيانين السياسيين في فلسطين وإسرائيل.
- لقد خلقت "بيروقراطية الاحتلال" الإسرائيلية تسلسلاً هرمياً عنصرياً بين المقدسيين. وينبغي أن تكون هناك سبل لتحقيق التوازن بين السيادة والسلطة والسكان من أجل ضمان إدماج السكان الفلسطينيين في مدينتهم وتلقي مستوى كاف من الخدمات مقابل الضرائب التي يدفعونها لبلدية القدس.
- يتعين على الخبراء القانونيين الفلسطينيين الاستمرار في فضح المعايير المزدوجة التي تطبقها المحاكم في إسرائيل. وهذا، في "قانون الاحتلال"، يشكل جزءاً من جهود دولة إسرائيل لإضفاء الشرعية على المستوطنات والممارسات مثل النقل القسري، وهدم المنازل والمنشآت، ومصادرة الأراضي الفلسطينية.
- يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل الضغط على السلطات الإسرائيلية لوقف التشريد القسري للفلسطينيين من الأحياء المحيطة بالمدينة القديمة، مثل سلوان والشيخ جراح. وقد ساهمت الضغوط التي مارسها المجتمع الدولي في تأخير هدم المنازل في مجتمعات أخرى، مثل خان الأحمر.
- ينبغي أن تواصل دولة فلسطين اتباع جميع السبل القانونية لضمان تقرير المصير للشعب الفلسطيني والحفاظ على الوضع الثقافي والديني للقدس. ويشمل ذلك العمل مع جميع الهيئات القانونية الدولية، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، وكيانات الأمم المتحدة التي يمكن أن تسهم في أعمال وحماية حقوق الشعب الفلسطيني.
- ينبغي على لجنة التراث العالمي أن تتصدى أولاً للتحديات التي يفرضها منع السلطات الإسرائيلية وصول اليونسكو لرصد المواقع وتوثيق انتهاكات إسرائيل لوضعها الراهن من خلال عمليات الحفر والحفريات من جانب واحد.
- ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج، على سبيل المثال، من خلال لجنة التراث العالمي، مسألة القرارات المتعلقة بالحفريات التي تسهم في تعديل السردية التاريخية للمدينة وإعطاء الأولوية لبعض المعالم الأثرية على غيرها لغرض الحفظ أو الهدم في سياق المشاريع السياحية المتصلة بمشروع الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني.
- يجب إدارة المواقع التاريخية والدينية في القدس وفقاً لأعلى المعايير المهنية الممكنة ووفقاً للقواعد التي تحكم مواقع التراث العالمي. وينبغي أن تسهم هذه الإدارة في إيجاد حل شامل لتحديات الحفاظ على القدس التاريخية.
- ينبغي استخدام ثروة البيانات المتاحة، التي وثقتها أطراف مستقلة ومنظمات دولية، في وضع أدوات سياسية لحفظ المواقع.

- ينبغي للمجتمع المدني أن يؤدي دورا رئيسيا في الدعوة إلى الإبقاء على الوضع الراهن في القدس وإدراجه في مفاوضات الوضع النهائي.
- لقد ثبت أن الاحترام المتبادل للأماكن المقدسة، وفقا للسوابق التاريخية، وسيلة ناجعة لضمان التعايش السلمي بين الأديان في القدس، وينبغي مواصلته في المستقبل.
- إن حرية التنقل والعبادة منصوص عليها في المادتين 13 و 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويجب ألا تكون هذه الحريات محدودة.
- ينبغي للكنائس وغيرها من منظمات المجتمع المدني أن تتعامل مع الشركات السياحية العاملة في المستوطنات الإسرائيلية لضمان الممارسات التجارية الأخلاقية.
- إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق سياسي، ينبغي عقد اجتماع مائدة مستديرة يضم خبراء فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين لوضع مبادئ تتعلق بحماية المواقع التاريخية والمقدسة في القدس والحفاظ عليها.
- ينبغي للجمعية العامة أن تسعى إلى إعلان يوم دولي للحفاظ على الطابع الثقافي والديني للقدس.

المرفق الأول

البرنامج

27 حزيران/يونيه 2019

الجلسة الافتتاحية 11:00-10:00

بيانات يدي بها:

مايكل مولر

المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف

ممثل الأمين العام

شيخ نيانغ

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة

الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس في منظمة التعاون الإسلامي

كارلا خيجويان

المديرة التنفيذية لبرنامج الشرق الأوسط في مجلس الكنائس العالمي

أحمد مجدلاني

وزير التنمية الاجتماعية لدولة فلسطين

استراحة

الجلسة العامة الأولى 13:00-11:00

الوضع القانوني للقدس بموجب القانون الدولي وفي سياق التسوية السلمية
النهائية

أحمد مجدلاني

وزير التنمية الاجتماعية لدولة فلسطين

التطورات السياسية الأخيرة وآفاق خطة سلام بمبادرة الولايات المتحدة

يائيل بردا

أستاذة مساعدة بالجامعة العبرية في القدس

السلطات التشريعية والضريبية والقضائية لإسرائيل بموجب القانون الدولي

مهند جبارة

محامي فلسطيني من القدس

المصادر والهدم والمشاريع الإسرائيلية الكبرى في مجال الهياكل الأساسية

مؤتمر صحفي

13:15

الجلسة العامة الثانية

18:00-15:00

التحديات التي تعترض الحفاظ على التراث الثقافي للقدس

نظمي الجعبة

أستاذ مشارك في دائرة التاريخ والآثار في جامعة بيرزيت

حماية المواقع الثقافية الخاضعة للاحتلال

يوديث أوبنهايمر

المديرة التنفيذية لمنظمة عير عميم (Ir Amim) غير الحكومية

سياسة الاستيطان الإسرائيلية في المدينة القديمة

وصفي الكيلاني

مدير الصندوق الهاشمي الملكي لإعمار المسجد الأقصى

ترميم المواقع الثقافية الإسلامية والوصاية الهاشمية على القدس

شادية طوقان

مديرة المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي

تقييم الاحتياجات لحفظ التراث المعماري وحمايته وخطة عمل اليونسكو

حفل استقبال يستضيفه رئيس اللجنة

20:00-18:30

28 حزيران/يونيه 2019

الجلسة العامة الثالثة

13:00-10:00

القدس: مدينة مقدسة للديانات التوحيدية الثلاث

السيد برنارد سايبلا

عضو سابق في المجلس التشريعي الفلسطيني، وعالم اجتماع والأمين التنفيذي

لدائرة الخدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين، مجلس كنائس الشرق الأوسط

التحديات التي تعترض حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة

مصطفى أبو صوي

أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة القدس وعضو مجلس الأوقاف الإسلامية

في القدس

الوصاية على المواقع المقدسة الإسلامية

ليا شاكديل

ممثلة منظمة Oz V'Shalom ومنظمة الحاخامات المدافعين عن حقوق الإنسان؛

المنظور اليهودي بشأن المواقع المقدسة في القدس

ديفيد وايلدمان

الأمين التنفيذي لحقوق الإنسان والعدالة العرقية في المجلس العام للكهنوت العالمي، الكنيسة الميثودية الموحدة

دور مجموعات الضغط المسيحية في الولايات المتحدة وخارجها في الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة

الجلسة العامة الرابعة

17:00-15:00

سبل المضي قدما من أجل الحفاظ على طابع المدينة المقدسة

عمار حجازي

مساعد وزير الخارجية للشؤون المتعددة الأطراف، دولة فلسطين

استعراض التدابير الفلسطينية القائمة للحماية

خلدون بشارة

مدير مركز رواق، مركز المعمار الشعبي

حفظ المدينة من خلال التعليم والمشاريع المجتمعية

يوناثان مزراحي

مؤسس ومدير منظمة عمق شبیه (Emek Shaveh) غير الحكومية

اقتراحات عملية بشأن حماية المواقع المقدسة والتاريخية والحفاظ عليها لصالح جميع الثقافات والأديان

جيفري أرونسون

زميل، معهد الشرق الأوسط

سياسة الولايات المتحدة وسبل المضي قدما

الجلسة الختامية

18:00-17:15

يرأسها:

شيخ نيانغ

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة

بيان يبلي به:

رياض منصور

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

المرفق الثاني

موجز الرئيس

انعقد في 27 و 28 حزيران/يونيه 2019 بجنيف المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس بشأن موضوع "الحفاظ على الطابع الثقافي والديني للقدس"، وذلك برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي. وقبل انعقاد المؤتمر، عقدت اللجنة في 26 حزيران/يونيه اجتماعات ثنائية مع رئيس مجلس حقوق الإنسان والممثل الدائم للسفيرة لدى الأمم المتحدة في جنيف، كولي سيك، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليت؛ ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورر.

وحضر المؤتمر خبراء فلسطينيون وإسرائيليون ودوليون وممثلون للسلك الدبلوماسي والمجتمع المدني اجتمعوا للتباحث في مسألة السياسات والتدابير التي تتخذها إسرائيل من أجل تغيير الطابع الثقافي والديني للقدس، وهي السياسات والتدابير ذات التداعيات السياسية والقانونية والاجتماعية - الاقتصادية البالغة الأثر التي تشمل التهديد بهدم آمال التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين. وسعى المشاركون إلى بحث استراتيجيات مجدية لوقف الجهود المبذولة من أجل تغيير التركيبة الديمغرافية للمدينة وطابعها وكفالة تمتع جميع سكانها الفلسطينيين بحقوقهم غير القابلة للتصرف.

وفي الجلسة الافتتاحية، أدلى رئيس قسم الشؤون السياسية والشراكات بمكتب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، فيليب بودان - أولياك ببيان باسم المدير العام وممثل الأمين العام، مايكل مولر. فلاحظ أن قضية فلسطين لا تزال تحتفظ بطابعها الملح وأن أي فكرة لا تفي بالمعايير المبينة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لن يكتب لها النجاح. ونقل المتكلم في بيانه عن الأمين العام قولاً أعاد تأكيده هو أنه لا توجد خطو بديلة لحل الدولتين. وبناءً على ذلك، تشكل القدس مسألة حاسمة الأهمية في سياق الوضع النهائي لا يمكن التوصل إلى اتفاق إسرائيلي - فلسطيني دون إيجاد حل لها. ودُعي الطرفان إلى تنفيذ اتفاقاتهما الثنائية وتجنب اتخاذ إجراءات انفرادية تقوض حل الدولتين. وارتئي أن التدابير الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للقدس الشرقية وطابعها ووضعها تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، دعا السيد بودان - أولياك في بيانه إلى وقف فوري لما تقوم به السلطات الإسرائيلية من أعمال تدمير لممتلكات الفلسطينيين في القدس الشرقية وأهاب بالسلطات الإسرائيلية أن تمتنع عن سن تشريعات تعيد رسم الحدود البلدية للقدس الشرقية.

وقال رئيس اللجنة، شيخ نيانغ (السنغال)، في بيانه الاستهلاكي، إن المجتمع الدولي يجب أن يحترم التعهدات التي قطعها على نفسه لصالح الشعب الفلسطيني بالإشارة إلى حل الدولتين القائم على حدود عام 1967 وإعلان القدس الشرقية عاصمةً لدولة فلسطين وإلى التوصل لحل عن طريق التفاوض بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. وحذّر من التوسع في بناء المستوطنات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، على نحو يؤدي إلى تآكل أرض دولة فلسطين ببطء، ومن ضم الأراضي بشكل رسمي في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2334 (2016). ودعا جميع الدول الأعضاء إلى الامتنال لقرار مجلس الأمن 476 (1980) وإلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في القدس. وحذّر من أن يؤدي التشريع الذي يعيد رسم الحدود البلدية للقدس الشرقية إلى إبعاد نحو 120 000 فلسطيني من المدينة واستيعاب حوالي 140 000 مستوطن يهودي فيها. والأهم من ذلك أن الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس يجب أن

يحترم، كما أن الحفاظ عليها مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولي. ورحب الرئيس ببيانات في هذا الشأن صدرت في الآونة الأخيرة عن زعماء العالم ومنهم ملك المغرب وملك الأردن والبابا فرنسيس.

وتحدث ممثل دولة فلسطين، أحمد مجدلاوي، وزير التنمية الاجتماعية والعضو الرفيع المستوى باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فأشار إلى ما يسمى بحلقة العمل الاقتصادية التي عُقدت في البحرين في 26 حزيران/يونيه، قائلاً إن الفلسطينيين ليسوا بحاجة إلى حل اقتصادي يؤدي إلى إدامة الاحتلال بل هم يحتاجون إلى أعمال حقهم في تقرير المصير. وأضاف أن قضية الفلسطينيين ليست للبيع وأن حلقة العمل المذكورة مُنيت بفشل ذريع بسبب غياب تمثيل شرعي للفلسطينيين. وارتأى أن المسار السياسي لا بد أن يكون أساساً للحل، في حين يأتي المسار الاقتصادي كداعم له. وقال إن دولة فلسطين ترى ضرورة معالجة الاحتياجات الأمنية للجانبين. وينبغي، علاوة على ذلك، ألا يُساوى بين الاحتياجات الأمنية للطرف القائم بالاحتلال والاحتياجات الأمنية للطرف المحتل. وتحدث الوزير مجدلاوي أيضاً عن ضرورة تطبيق القانون الدولي دون الكيل بمكيالين. وقال إن دولة فلسطين ترى أن حماية عملية السلام والاستقرار في المنطقة تتطلب اتخاذ تدابير سريعة، تشمل أولاً وقبل كل شيء الاعتراف بدولة فلسطين، على أساس إنقاذ حلّ الدولتين. فانهيار حل الدولتين سيجلب عواقب وخيمة على المنطقة برمتها.

وألقى سمير بكر، الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي، رسالةً من الأمين العام لهذه المنظمة أكد فيها مجدداً أن جميع التدابير التي يتخذها أي طرف بهدف إحداث تغيير بالقوة في الوضع القانوني والتاريخي والثقافي والسياسي للقدس المحتلة، بما في ذلك محاولات نقل البعثات الدبلوماسية إليها، تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي. وترى منظمة التعاون الإسلامي أن الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في القدس الشرقية هي محاولات متعمدة لتقويض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتشجيع التسامح بين الأديان والثقافات والتعايش السلمي والوثام بين مختلف الحضارات. وتحذر منظمة التعاون الإسلامي من أن تؤدي انتهاكات من هذا القبيل لأن يتحول نزاعٌ سياسي قابل للحل إلى نزاع ديني عالمي لا تؤمن عواقبه على السلام والأمن في منطقة مضطربة بالفعل. وأشار المتكلم إلى العقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل من خلال حجز عائدات الضرائب وإلى تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني. وشدد على أن معالجة تردي الحالة الاقتصادية للفلسطينيين ينبغي ألا يحجب القضية السياسية الجوهرية التي تظل هي الاحتلال الإسرائيلي وتداعياته.

وتحدثت كارلا خيجويان، ممثلة مجلس الكنائس العالمي والمديرة التنفيذية لبرنامج الشرق الأوسط، عن التزام المجلس بقضية القدس. وأكدت أن معتقي المسيحية في جميع أنحاء العالم يتشاطرون شواغل عميقة بشأن قاطني القدس، ولا سيما سكان القدس الأصليين المسيحيون الذين يتضرر مستقبلهم في مدينتهم نفسها من جراء الاحتلال المستمر، وزحف المخاوف التي تنذر بالضم، وعدم وفاء المجتمع الدولي بوعوده. وقالت إن موقف المجلس هو أن القدس لا يمكن أن تكون ملكية خالصة لديانة واحدة بعينها أو لشعب دون غيره على حساب الديانات والشعوب الأخرى. ولكي تكون القدس مدينة السلام، لا بد أن تكون مدينة للديانات الثلاث وموطناً للشعبين. وهذان الشعبان هما حاميا قدسيتهما وهما المسؤولان عن تنظيم الحياة في المدينة وعن الترحيب بجميع الحجاج الوافدين إليها من جميع أنحاء العالم. ولا يمكن لأي بلد أن يحدّد بشكل منفرد وضع القدس، بل ينبغي أن يكون الطريق إلى الحلّ هو الحوار والتفاوض بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية.

وخلال حلقة النقاش الأولى وموضوعها "الوضع القانوني للقدس بموجب القانون الدولي وفي سياق التسوية السلمية النهائية"، وصف المتكلمون الممارسات الإسرائيلية في القدس الشرقية التي تهدف إلى إضعاف الوجود الفلسطيني في المدينة. وناقشت محامية إسرائيلية الهوية بين الضرائب التي تفرضها بلدية القدس على السكان الفلسطينيين ونوعية الخدمات التي يتلقونها لقاء ذلك. ووصفت تحصيل الضرائب بأنه جزء من احتلال عن طريق البيروقراطية يتسم بفعالية شديدة. وأضافت أن نظام إصدار تصاريح الإقامة والمعوقات التي تعترض حرية التنقل هما وسيلة لفصل القدس الشرقية عن باقي الأرض المحتلة. وتحدث محام فلسطيني عن مشاريع البنية التحتية الإسرائيلية وعن عمليات المصادرة والهدم التي تطل الأراضي والمنشآت المملوكة للفلسطينيين، شارحاً تطور الاجتهاد القضائي الإسرائيلي وموضحاً أن الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا تأييداً لعمليات المصادرة آخذة في التزايد. وأضاف أن المحكمة الإسرائيلية تستند في قراراتها إلى قوانين يعود تاريخها إلى ما قبل عام 1967 مثل قانون أملاك الغائبين (عام 1950) وقانون التخطيط والبناء (عام 1965).

وفي حلقة النقاش الثانية التي عُقدت بعنوان "التحديات التي تعترض الحفاظ على التراث الثقافي للقدس"، أوضح خبراء معنيون بالحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس، إسرائيليون وفلسطينيون على حد سواء، كيفية إحكام إسرائيل سيطرتها على المدينة والمناطق المحيطة بها، وتصميم إسرائيل على تغيير طابع القدس عن طريق تدمير المباني القديمة وإقامة مشاريع للسكك الحديدية وعربات التلفريك. والأهم من ذلك أن إسرائيل عمدت منذ عام 1997 إلى منع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من الوصول إلى المدينة بصورة منهجية، وهي المكلفة بمراقبة الحفاظ على القدس. ولا تزال إسرائيل تتجاهل أحكام اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح. ورغم تعقد الأوضاع وصعوبتها، يواصل السكان الفلسطينيون الحفاظ على التاريخ الثقافي لمدينتهم، إذ قاموا بترميم أكثر من 4 000 هيكل معماري. كما أنهم ما زالوا يمثلون أكثر من 40 في المائة من سكان المدينة القديمة، بعد 50 عاماً من الاحتلال الإسرائيلي. وأدت أزمة السكن التي تعاني منها المدينة القديمة إلى تردي أحوال 80 في المائة من السكان الفلسطينيين الذين يعيشون الآن تحت خط الفقر بعد أن كانوا من أبناء الطبقة الوسطى؛ فقد رفضوا الانتقال متخذين ذلك وسيلة للمقاومة في مواجهة ما تبذله إسرائيل من محاولات لتغيير هوية المدينة. وتكلم ممثل أردني عن المراحل الرئيسية لترميم المواقع الثقافية الإسلامية الذي يتم في إطار الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس.

وفي حلقة النقاش الثالثة التي عُقدت بعنوان "القدس: مدينة مقدسة لديانات التوحيدية الثلاث"، ناقش المشاركون كيف أن القيود على حرية العبادة وحرية التنقل تنتهك الحقوق الأساسية لأغلب الفلسطينيين. وأشار إلى أن أعمال التنقيب عن الآثار تضر بأحياء المسيحيين والمسلمين، حيث إنها تؤدي إلى تغيير طابع المدينة. وعرضت إحدى المتكلمات فهماً للصهيونية يطالب اليهود في الأراضي المقدسة باحترام حقوق جميع الأديان ومراعاة سيادة الشعب الفلسطيني. وأوضحت متكلمة أخرى الصعوبة المتمثلة في جماعات الضغط المناصرة لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية التي حولت إسرائيل إلى قضية محلية، في حين أن قضية فلسطين تعتبر جزءاً من جدول أعمال الشؤون الخارجية. وخلال المناقشة، اتفق أغلب الحاضرين على أن نموذج "داري ليست داراً لك ودارك ليست داراً لي، وينبغي ألا يصلي أحدنا في دار الآخر" هو المبدأ الذي ينبغي أن يقوم عليه التعايش السلمي بين مختلف الأديان في القدس.

وخلال حلقة النقاش الأخيرة التي عُقدت بعنوان "سبل المضي قدماً من أجل الحفاظ على طابع المدينة المقدسة"، عرضت ممثلة فلسطينية بالتفصيل الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين لدى المنظمات والأجهزة الدولية، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. ووصف أحد المتكلمين المحاولات التي يبذلها الفلسطينيون للحفاظ على المدينة وترميمها، في حين اقترح آخر تنظيم اجتماع مائدة مستديرة مع خبراء فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين لصياغة المبادئ المتعلقة بحماية الأماكن التاريخية والمقدسة في القدس والحفاظ عليها. وخلال المناقشة التي تلت المداخلات، أوصي بأن يكون السبيل إلى الحفاظ على الوضع القانوني للقدس هو دعم المبادرات التي تتادي بإنهاء الاحتلال، وكفالة المساءلة عن انتهاك القانون الدولي، وإقامة الأسانيد فيما يتعلق بوضع القدس على دعائم القانون الدولي لا على أساس الخطاب الديني.

وفي الجلسة الختامية، وجّه السيد نيانغ الشكر للخبراء الفلسطينيين والإسرائيليين والدوليين لقيامهم على مدى يومين، هما مدة المؤتمر، بإيضاح التحديات التي تعرقل الحفاظ على التراث الثقافي والديني للقدس وطرح مقترحات للحفاظ عليه، معتبراً ذلك خطوة هامة لضمان تنفيذ حل الدولتين. وقال الرئيس إن دورة المؤتمر هذه هي السادسة على التوالي التي تعقدها اللجنة بشأن القدس بالاشتراك مع منظمة التعاون الإسلامي، وسلط الضوء على حسن توقيتها. وتحدث المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، عن الشراكة الاستراتيجية مع منظمة التعاون الإسلامي ومجلس الكنائس العالمي استعداداً لهذا الحدث، وشجّع المزيد من الشركاء على التضامن لنصرة قضية القدس. وأشار إلى الرسالة التي وجهتها اللجنة خلال المؤتمر الذي عقد في الرباط العام الماضي، ومفادها أن القرارات التي تُتخذ انفرادياً بنقل السفارات إلى القدس تعتبر لاغية وباطلة. وقال إن ذلك المؤتمر بعث رسالة بشأن حلقة العمل الاقتصادية التي عُقدت في البحرين في اليوم السابق وكان الغرض منها إطلاق مبادرة وُلدت ميتة لطرح أفكار اقتصادية.